

الفصل الأول

كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية وحلم النهضة

obeikandi.com

الفصل الأول

كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية وحلم النهضة

مثل إنشاء الكلية عام ١٩٦٠ خطوة إضافية في جهود حكومة ثورة يوليه لاستكمال مؤسسات التعليم والإدارة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسبق إنشاء الكلية مراحل متعددة من التطوير والتحديث لمؤسسات الدولة منذ الحرب العالمية الثانية. وكانت مصر، في عصرها الملكي، قد طورت جهازها التعليمي بإضافة جامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس ثم جامعة أسيوط، وسبقت بذلك كل دول المنطقة العربية، بل والأفريقية التي لم تكن قد عرفت التعليم الجامعي الحديث.

كذلك كان هناك جهد حثيث في محو الأمية، وتوفير التعليم الإلزامي المجاني حرًا كالماء والهواء، كما دعا الدكتور طه حسين وزير المعارف في ظل وزارة الوفد الأخيرة قبل الثورة. كذلك استأنفت الحكومة بعد الحرب العالمية في سياسة ابتعاث الأوائل في الجامعات المصرية إلى الخارج، وعاد منهم العشرات ليكونوا محركين لعجلة التنمية والبناء.

وما هي إلا شهور معدودة بعد الثورة حتى تم إنشاء "المجلس القومي للإنتاج" الذي هدف إلى وضع خطة لتنمية الإنتاج الصناعي في مصر - وتبنت الدولة مع القطاع الخاص تأسيس شركات جديدة ورائدة في قطاعات حيوية مثل شركة الحديد والصلب، وشركة كيما للأسمدة في أسوان، وشركة راكتا للورق (باستخدام قش الأرز) في الإسكندرية، وغيرها، وتشجيعًا للمستثمرين ضمنت الدولة عائد أسهم بعض هذه الشركات.

وفي ظل المناخ الجديد الذي يدعو إلى الاستقلال الوطني والاكتفاء الذاتي، تابعت الحكومة جهود تمصير الاقتصاد المصري والتخلص من سيطرة الأجانب. وتم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ثم أنشأت في العام التالي "المؤسسة الاقتصادية" لإدارة الأصول التي أمتها الدولة من ملكيات رعايا الدول المتحالفة ضد مصر في حرب السويس. وفي العام ذاته انطلق برنامج السنوات الخمس للتصنيع في ظل وزارة جديدة. وبعد ثلاث سنوات بدأت جهود إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥). وكان الهدف المعلن هو مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات.

ومثلت تجربة التنمية في مصر نموذجًا لدول العالم الثالث، ومصدرًا لإعجاب خبراء التنمية في العالم. ولا يجب أن ننسى أن دخل الفرد في مصر في نهاية الخمسينيات كان أعلى من نظيره في كوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها من "النمور الآسيوية"، وهرع إلى مساعدة مصر في جهودها التنموية عقول عالمية مثل "راجنر فريش" Frisch (النرويجي، الذي حصل على أول جائزة لنوبل في الاقتصاد)، و"بنت هانسن" Bent Hansen (السويدي) و"لينيمان" Jan Linneman (المولندي) وغيرهم^(١).

وبالمقابل، كانت هناك حاجة شديدة لكوادر وطنية تساعد في عملية التخطيط الاقتصادي والإدارة السياسية والدبلوماسية. هذا ولقد سبق إنشاء كلية الاقتصاد إنشاء معهد العلوم السياسية، وهو معهد مستقل كان يعمل في ملحق كلية الآداب، ولقد تم إنشاؤه في عام ١٩٥٤ بغرض تدريب ضباط القوات المسلحة الذين رغبوا في الانتقال إلى الحياة المدنية أو أحيلوا إلى الاستيداع في صفوف الدبلوماسية المصرية أو الإدارة المدنية^(٢).

(١) تزامن إنشاء الكلية مع إنشاء معهد التخطيط القومي تحت رئاسة الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، فيما بعد. واستقطب المعهد أساطين الاقتصاد والتنمية في الشرق والغرب. وما زالت "مذكرات المعهد" وأوراقه العلمية تمثل نموذجًا للفكر التنموي المبكر.

(٢) يعتمد هذا الجزء الخاص بمعهد العلوم السياسية على محاضرة الدكتور بطرس بطرس غالي في احتفالية الكلية باليوبيل الذهبي في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، ١٣/٣/٢٠١٠.

ولما كان هذا المعهد مستقلاً فقد رؤي أن تكون الكلية الجديدة أيضاً مستقلة عن كليتي الحقوق والتجارة، اللتين ضمنا أقساماً أو تخصصات فرعية في الاقتصاد والعلوم السياسية.

وهكذا تجمعت جهود إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. واتخذت لجنة الإعداد لها من "كلية الاقتصاد في جامعة لندن" London School of Economics نموذجاً للكلية الوليدة. وأتفق على تكون الكلية الجديدة فريدة من نوعها في الجامعات المصرية، ونقل إليها الطلبة المتفوقون الناجحون في السنة الأولى في كليات الحقوق والتجارة في الجامعات المصرية. وهكذا بدأت الدراسة في السنتين الأولى لطلبة الثانوية العامة من القسمين العلمي والأدبي، والثانية من المحولين من الحقوق والتجارة. وإذا تحدد عدد طلبة السنة الأولى المقبولين من خلال مكتب التنسيق بـ ٢٥٠ طالباً فقط، تؤكد وضع الكلية كإحدى كليات القمة.

ولقد أدار العملية التعليمية في الكلية شخصيات فذة ورائدة ومنهم الدكتور^(١) محمد زكي شافعي (العميد الأول)، وهيب مسيحة (الوكيل الأول)، أحمد أبو إسماعيل، رفعت المحجوب، سعيد النجار، بطرس بطرس غالي، فتح الله الخطيب، ولييب شقير. وكان لكل منهم دور مهم في الحياة السياسية، وفي إدارة مواقع متقدمة في الاقتصاد في مصر بل والعالم.

وامتازت الكلية بمناخ حر من التفاعل بين الأساتذة والطلبة.

وأتاح التغييرات السياسية السريعة في أوائل الستينيات لطلبة الكلية بالمساهمة في النقاش الفعال حول تطوير المجتمع وصياغة مستقبله من خلال لجان الاتحاد الاشتراكي، ونشاط الأسر الطلابية، ومجالات الحائط..

(١) نفاذاً للتكرار، سوف نضيف صفة دكتور أو أستاذ أمام الاسم الأول من مجموعة، وأحياناً لا نذكر الألقاب العلمية بالمرّة بالنسبة للشخصيات المعروفة، والخريجين أثناء الدراسة.

ولم ترضخ الكلية وطلبتها لأجواء اليأس التي صاحبت ما بعد النكسة، فسرعان ما انتفض الطلبة، مع زملائهم في جامعة القاهرة، استجابة لأحداث محاكمات رجال الطيران في ١٩٦٨. وفيها بعد، ساهموا في الاعتصامات والاحتجاجات الجامعية التي هزت أسس الحكم في مصر، وأتاحت التخلص من مراكز القوى وفتح الأبواب لتجربة التعددية السياسية.

ونتيجة هذا التعليم الراقي والنضج السياسي والاجتماعي، استطاع خريج الكلية أن يثبت نفسه في الجهات المسؤولة عن العمل الاقتصادي والدبلوماسي والإعلامي والمصرفي في مصر والعالم أجمع، فمنهم من وصل إلى أعلى السلم الإداري في وزارات المالية والاقتصاد والتعاون الدولي والتخطيط بل في مجالات الشباب والرياضة والسكان، ومنهم من قاد مؤسسات مصرفية دولية، أو شركات صناعية كبرى ومؤسسات إعلامية وخدمية. كذلك شغل عديد منهم مناصب قيادية في الدول العربية، وفي دول المهجر مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

وهكذا فقد حققت الكلية أهداف مؤسسيها، وخلقت نخبة، بل فيلقاً من فيالق التنمية في هذا الوطن المعطاء.